الادارة العامة والحكم.

1–مقدمة: إن البحث في موضوع الادارة العامة والحكم يفرض البحث في دور الادارة العامة وعلاقتها بالمشروعية من جهة ،والوقوف على وظائف البيروقراطية وهل ينحصر دورها في مجال تنفيذ السياسات العامة أم يتعداه الى رسم السياسات وصنع القرار؟

والثابت أن ثقة المواطنين في الدولة تراجعت بفعل ضعف أدائها الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، الأمر الذي خلق حالة من الرفض وعدم الرضا عن المؤسسات الحكومية.

2–استراتيجية الاصلاح:

استخدمت الحكومات إصلاح الإدارة لإعادة تشكيل دور الدولة وعلاقتها بالمواطنين، وكانت بعض الدول كالولايات المتحدة، دولا ذات اصلاح راسخ.

لقد كانت الحركة مدهشة لأن عددا من الدول اتخذت جدول أعمال الاصلاح في مدة قصيرة ولأن الاستراتيجيات الأساسية متشابهة، على العموم، لقد تجسدت في ست خصائص جوهرية:[1]

- **الإنتاجية:** كيف تتمكن الحكومات من إنتاج خدمات أكثر بأموال أقل من الضرائب؟ لقد طالب المواطنون في كل مكان بتقليص الضرائب، لكنهم لم يخففوا من قابليتهم لخدمات الحكومة، وكان على الحكومات أن تجد طرقا تعصر مزيدا من الخدمات من قاعدة الدخل نفسها أو حتى أقل.

– التحول إلى أسلوب السوق: كيف تستطيع الحكومة استخدام أسلوب حوافز الأسواق لتجتث مرض البيروقراطية الحكومية؟ قامت بعض الحكومات بخصخصة واسعة وذلك ببيع شركات القطاع العام، بينما اعتمدت حكومات أخرى اعتمادا شديدا على شركاء غير حكوميين لتقديم الخدمات، في كلتا الحالتين لقد كافحت لتغير الحوافز الدافعة للسياسة العامة، وتكمن وراء كل هذه الأساليب استراتيجية أساسية: استبدال آليات الأمر وتحكم البيروقراطية باستراتيجيات الأسواق، ومن ثم الاعتماد على ذه الاستراتيجيات لتغير سلوك مديري البرامج.

---

[1] ––دونالد ف. كيتل ،**ثورة الادارة العامة: تقرير حول تحول الحكم** تر: محمد شريف الطرح. الرياض: مكتبة العبيكان،2003

– **التوجه للخدمة:** كيف يمكن أن تتصل الحكومات بالمواطنين بشكل أفضل؟ تظهر استطلاعات الرأي العام أن ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية تتراجع ويعتقد الكثيرون أن برامج الحكومة لا تستجيب لاحتياجاتهم.

ولقد حاولت الحكومات في سعي منها لتستجيب برامجها فتقلب انظمتها لتقديم الخدمات رأسا على عقب، فبدلا من تصميم البرامج من وجهة نظر مقدمي الخدمات (وخاصة موظفي الحكومة) وإدارتها من خلال بنى بيروقراطية، سعى المصلحون لأن يضعوا المواطنين أولا، وفي بعض الحالات، تعني هذه الاستراتيجية إعطاء المواطن فرصة الاختيار بين أنظمة بديلة.

– **اللامركزية:** كيف تستطيع الحكومة جعل برامجها أكثر تجاوبا وفعالية؟ في دول كثيرة، قامت استراتيجية الاصلاح بجعل برامج كثيرة لامركزية بنقلها إلى مستوى حكومي منخفض، في بعض الأنظمة الاتحادية (استراليا، كندا، سويسرا والولايات المتحدة) كانت هذه الاستراتيجية تعني نقل السلطة داخل النظام، وفي دول أخرى كانت تعني نقل المسؤوليات تقديم الخدمات إلى الحكومات المحلية كأسلوب إضافي لجعل الحكومة أكثر تجاوبا.

–**السياسة:** كيف تستطيع الحكومة ان تحسن قدرتها على ابتكار سياسة ومتابعتها؟ لقد فصل كثير من الحكومات التي اتبعت اسلوب نيوزيلاندا بشكل صريح بين دور الحكومة كمشتر للخدمات وبين دورها كمقدم لها، لقد سعت هذه الحكومات لتحسين كفاءتها بتقديم الخدمات، التي قد تبقى بأيدي الحكومة ولا تبقى، بينما تقوم بتحسين قدرتها الشرائية.

–**المسؤولية عن النتائج:** كيف تستطيع الحكومات أن تحسن قدراتها حتى تقدم ما تعد به؟ حاولت الحكومات أن تستبدل أنظمة المسؤولية من الأعلى إلى الأسفل بأنظمة من الأسفل إلى الأعلى مفضية إلى النتائج، فلقد سعت لأن تركز على النتائج والمخرجات بدلا من الطرائق والتركيبات.

التقييم: كان الجمع بين المبدأين "تعمل أفضل" و"تكلف أقل" هو الدافع للإصلاحات لكن من الصعب مقارنة النتائج المحققة مع تكاليف الاصلاح، وذلك للأسباب التالية:

–يصعب معرفة القرارات السياسية قبل اتخاذها.

–من الصعب ايجاد أنظمة لمراقبة الكلفة، اذ أن أنظمة المحاسبة تبقى غير كافية لمتابعة التكاليف ومقارنتها بالنتائج.

–يتوقف اصلاح الادارة العامة على اصلاح منظومة الحكم على أساس التمثيل والمشروعية.